

البحوث القانونية والبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى (المنهجية والمنهج)

*Legal research and research in other social and human sciences
(Methodology and method)*



جهاد محمد عليان الكسواني¹*

¹ كلية الحقوق، جامعة القدس، فلسطين

jkisswani@staff.alquds.edu

تاريخ الإرسال: 2025/09/02 تاريخ القبول: 2025/11/06 تاريخ النشر: 2025/12/01

ملخص:

تأتي فكرة الموضوع من اعتبار البحوث أساس للنهضة في العلوم المختلفة، وأساس في التطوير الفكري والمهني للأفراد والمجتمعات، وتبرز أهمية الموضوع كمحاولة لتجاوز ضعف الفكر القانوني لدى عديد الباحثين والباحثين، مما يؤثر سلباً على مقدرتهم على خوض غمار البحوث القانونية، وبالتالي عزوفهم عن الكتابة إلا لأغراض مصلحة أو شخصية، بالإضافة إلى أهمية الموضوع في إجلاء الغموض عن معنى المنهجية القانونية واختلافها وفروقاتها عن المناهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى فالحديث عن المنهجية القانونية أساس في بناء الفكر القانوني لدى رجال ونساء القانون فهي نظام وطريقة وفكرة وأداة منطقية، تعصم الذهن عن الخطأ كما هو حال المنطق والمنهجية خطاب ذهني عقلي تقني، ينهض بالفكر وينمي القدرات، سيما عند الإجابة عن أوجه التباين بين منهجية البحوث القانونية ومنهجية البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى؟. وقد برز التباين واضحاً من خلال البحث والدراسة باتباع المنهج الاستدلالي المقارن، والمنهج المعرفي (الإبستمولوجي)، وكانت أوجه التباين بوجود فوارق جذرية واختلافات جوهرية بين المنهجية القانونية ومنهجية البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، مما أوجب دعوة للباحثين إلى التعرف على المنهجية القانونية بأسسها وأدواتها وقيمتها الفكرية.

الكلمات المفتاحية: الإشكالية، المشكل، الفرضيات، المخطط، أهمية الموضوع، مصادر البحث.

Abstract:

The idea of the topic comes from considering research as a foundation for the renaissance in various sciences, and as a basis for the intellectual and professional development of individuals and communities. The importance of the topic emerges as an attempt to overcome the weakness in legal thinking among many researchers, which negatively affects their ability to engage in legal research, leading to their reluctance to write except for self-serving or personal purposes. Additionally, the topic is significant in clarifying the

ambiguity surrounding the meaning of legal methodology and its differences from methodologies in other social and human sciences. Discussing legal methodology is fundamental in building legal thought among legal professionals. It is a system, method, idea, and logical tool that distinguishes the mind from error, much like logic. Methodology is a mental, intellectual, and technical discourse that elevates thought and develops abilities, especially when addressing the differences between legal research methodology and the methodology of research in other humanities and social sciences?. The differences became clear through research and study by following the comparative deductive method and the epistemological method. The differences were characterized by fundamental distinctions and essential differences between legal methodology and the methodology of research in other social and human sciences, which necessitated a call for researchers to understand legal methodology in its foundations, tools, and intellectual value.

Keywords: problem, issue, hypotheses, outline, importance of the topic, research sources.

المؤلف المرسل

المقدمة

فجوة كبيرة بين موجبات البحث القانوني وما يجب أن يكون عليه من الناحية الفكرية، وبين ما يتم تقديمه من عديد الباحثين، سواءً طلبة في مختلف المراحل، أو أساتذة أكاديميين أو ممارسين للمهن القضائية أو المحاماة، ولعل ما يهمني الحديث عنه في هذه الصفحات المحدودة، ذلك المشكل الجذري والخلل الذي يعتري البحوث التي أطلع عليها، أو التي أقوم بتحكيماها، أو التي أشرف عليها لبعض الباحثين والباحثات، وهذا ما لحظته خلال ثلاثين عاماً من العمل في الكتابة القانونية ومراجعتها.

ومن المؤكد أن هناك مشكلة مفاهيمية قائمة، بالإضافة إلى قصور معرفي وضعف في طريقة التفكير، سيّما عند الخوض في منهجية البحوث القانونية، ولعل المشكل الأكبر يكمن في غياب التمييز بين مفهوم المنهجية والمنهج، بالإضافة إلى غياب التمييز لدى العديدين بين منهجية البحوث القانونية، وبين منهجية البحوث في العلوم الاجتماعية أو العلوم المساندة لعلم القانون -إن سلمنا جدلاً أن القانون علم-، وبين المناهج التي يمكن استخدامها أو توظيفها للوصول إلى نتائج البحوث.

ويمكن تحديد تعريف البحث العلمي من خلال الربط بين معنى كلمة (البحث) ومعنى كلمة (العلم). ولذلك يذهب البعض إلى تعريف البحث العلمي على أنه: "إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي

ترتبط بينها، وصولاً إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول لها¹ أو هو كذلك "التقصي المنظم، واتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها"².

ومن جانبه فقد شهد العصر الحديث مرحلة انتقالية جديدة في التفكير الإنساني، وهي المرحلة التي أطلق عليها "المرحلة العلمية التجريبية"، والتي اعتبرها كومت "Comt"، مرحلة متأخرة في نضوج الإنسان الفكري، والتي اهتمت فيها الإنسان إلى الأسلوب العلمي، واستطاع فيها أن يتجاوز عصور الخيال والخرافة، والتفسيرات المجردة غير المنطقية، فأخذ يفسر الظواهر تفسيراً علمياً ويربط بينهما ربطاً موضوعياً، معتمداً في ذلك على الملاحظة الحسية المنطقية والفروض الملائمة، ثم التحقق منها بجمع البيانات والمعلومات اللازمة، وتحليلها بالطرق والأساليب العلمية الثابتة، وذلك بهدف التوصل إلى القواعد والقوانين والنظريات العامة التي تحكم هذه الظواهر، الأمر الذي يجعله قادراً على التنبؤ بها تحت ظروف مختلفة من أجل التحكم فيها وإخضاعها - ما أمكن - إلى خدمته بشكل خاص، ثم التعميم عنها لتطوير العلم والمعرفة، وتقدم الإنسانية بشكل عام³.

ويمكن القول أن فكر المنهجية القانونية ينتهي في عديد الدول العربية (تونس، لبنان، المغرب، الجزائر، سوريا)، إلى المنهجية القانونية الفرنسية التي تنتهي إلى النظام القانوني اللاتيني، والذي يقابله النظام القانوني الإنجلوساكسوني أو الإنجلوأميريكي.

ومن جانبه يركز النظام القانوني اللاتيني على التشريع أو القواعد القانونية المكتوبة، التي تعد المصدر الأساسي للقانون في العالم العربي، وتعتبر الأنظمة القانونية التي تنتهي إلى الفكر اللاتيني أنظمة نظرية إلى حد بعيد، وتجاوزاً للطابع النظري البحث للنظام القانوني اللاتيني فقد تم البحث عن السبل المثلى لإضفاء الصبغة العملية على هذا النظام، وقد تم ذلك فعلاً عبر الكتابة القانونية المنهجية، بدءاً من منهجية التمارين الكتابية التي تعطى لطلبة البكالوريوس في القانون ولطلبة الماجستير، وهي تمارين لأنها تنجز وفق مراحل حل معينة، ولأنها تدريب عملي على طريقة التفكير القانوني وبالتالي الكتابة القانونية.

أهمية الموضوع: تبرز أهمية الموضوع في الأهمية النظرية والأهمية العملية.

الأهمية النظرية: تبرز أهمية الموضوع النظرية محل الدراسة كونه يشكل انعكاساً لأفكار فلسفية بدءاً من أفكار مدرسة الشرح على المتون التي تزعمها (ديمولومب)، والتي قدّست النص التشريعي، مروراً بأفكار مدرسة البحث العلمي الحر بزعامة (فرانسوا جيني)، الذي أضاف الدور الخلاق

¹ سلامة، أحمد عبد الكريم. (2000). الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمي (الطبعة 1.1). القاهرة. ص. 19.

² دويدري، رجاء وحيد. (2000). البحث العلمي. دمشق: دار الفكر العربي. ص. 24.

³ المغربي، كامل محمد. (2007). أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص. 6.

للقاضي في تفسير القاعدة القانونية، وتبرز كذلك في تطور الفكر القانوني ومحاولة الفقه الفرنسي إدخال الطابع العملي على الفكر القانوني من خلال قواعد المنهجية القانونية، كما تبرز في الخلافات في البحوث التي تعتمد المنهجية القانونية كأساس لا مناص منه ولا محيد عنه في كتابتها، وبين ما يتجه له العديد من الكتاب المعاصرين في دمج منهجيات مختلفة عند كتابتهم للدراسات والبحوث القانونية، مما يشكل اتجاهاً بحثياً أقرب إلى الفوضى، أين لا وجود لرباط ولا لضابط منهجي يحكم عملية البحث ونتائجها.

الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية في كون البحوث القانونية كما هي في العلوم الأخرى، إحدى الأسس والركائز التي تحكم تقييم الكليات والجامعات، وإنّ عدم تمكن العديد من أساتذة القانون من قواعد المنهجية القانونية يؤدي بهم إلى العزوف عن خوض غمار البحث القانوني، مما يؤثر على تطورهم الفكري والأكاديمي، فلا ترقية بلا بحوث قانونية محكمة ومنشورة، كما أن البحوث المنهجية أساسٌ في تطوير فكر الباحث وقدراته، وإنّ الالتزام بقواعد المنهجية القانونية من شأنه أن يحصن البحث القانوني، كما أنه من شأنه أن يعصم الذهن عن الخطأ، ذلك أنّ قواعد المنهجية تعتبر قواعد منطقية، تعتمد على المنطق والذوق القانوني السليم.

المنهج:

تم في هذا البحث الاعتماد على المنهج الاستدلالي للتعرف على خصائص ومميزات كل من البحوث القانونية والبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، بالإضافة إلى المنهج المقارن للوصول إلى الفوارق والاختلافات بين المنهجيات المختلفة من حيث أسسها وأبعادها وأدواتها ومنهجها المختلفة. بالإضافة إلى المنهج المعرفي (الإبستمولوجي)، من خلال معرفة واقع البحوث والدراسات القانونية، ومن خلال الاضطلاع في تدريس مواد أساليب البحث والمنهجية القانونية في عديد الجامعات ومختلف مستويات الطلبة والباحثين.

أهداف الموضوع:

- تبين الفروق المنهجية بين البحوث القانونية والبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية من حيث الأهداف، والأدوات، وطرق التحليل.
- بيان تأثير طبيعة المصادر القانونية (كالنصوص التشريعية والقرارات والأحكام القضائية) على منهجية البحث القانوني مقارنةً بمصادر العلوم الاجتماعية (كالاستبيانات والمقابلات).
- توضيح سبل تعامل البحوث القانونية مع المشكلات الأخلاقية والمنهجية مقارنةً بالبحوث في العلوم الاجتماعية.
- بيان دور المنهج التحليلي (الفقهي) في البحوث القانونية.

- بيان مدى اعتبار البحث القانوني بحثًا "اجتماعيًا" بحثًا، أم أنه ينتمي إلى مجال منهجي مستقل.

الأسئلة:

- ما الفروق المنهجية بين البحوث القانونية والبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية من حيث الأهداف، والأدوات، وطرق التحليل؟
- كيف تؤثر طبيعة المصادر القانونية (كالنصوص التشريعية والقرارات والأحكام القضائية) على منهجية البحث القانوني مقارنةً بمصادر العلوم الاجتماعية (كالاستبيانات والمقابلات)؟
- كيف تتعامل البحوث القانونية مع المشكلات الأخلاقية والمنهجية مقارنةً بالبحوث في العلوم الاجتماعية؟
- ما دور المنهج التحليلي (الفقهي) في البحوث القانونية، وهل يمكن تطبيقه في العلوم الاجتماعية؟
- هل يمكن اعتبار البحث القانوني بحثًا "اجتماعيًا" بحثًا، أم أنه ينتمي إلى مجال منهجي مستقل؟

الإشكالية:

في ظل الخلط بين منهجيات ومناهج العلوم المختلفة، سيما من قبل رجال ونساء القانون، وفي إطار الفوضى الفكرية التي يعيشها البحث القانوني، ولغايات السعي إلى تثبيت الفكر المنهجي وخلق وعي بخصوص المنهجية القانونية، يمكن التساؤل عن أوجه التباين بين منهجية البحوث القانونية ومنهجية البحوث في العلوم الإنسانية الأخرى؟

بالضرورة هناك تباين شاسع لوجود فوارق جذرية من حيث فكرة البحث (المبحث الأول)، ولوجود اختلافات جوهرية في إنجاز البحث (المبحث الثاني).

المبحث الأول: فوارق جذرية من حيث فكرة البحث

تتميز البحوث القانونية عن البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى بعدة فوارق جذرية، حيث تعتبر المصادر في البحوث القانونية محدودة نسبيًا وتشمل التشريعات وفقه القضاء والفقه، في حين تعتمد البحوث في العلوم الاجتماعية الأخرى على مصادر أوسع من تلك المعتمدة في الدراسات القانونية، فهي تعتمد بالإضافة إلى الدراسات السابقة على البيانات الإحصائية، والمقابلات، وغيرها من الأدوات، ومن جانب آخر فإن البحوث القانونية بلغة فنية دقيقة، بينما تستخدم العلوم الاجتماعية لغة تتجه إلى أن تكون أكثر توصيفية وتحليلية، بالإضافة إلى هذا تبرز

فوارق الاختلاف الجذرية من حيث فكرة المنهج والمنهجية (المطلب الأول)، ومن حيث الإشكالية والمشكل (المطلب الثاني)، ومن حيث فرضيات البحث والدراسة (المطلب الثالث).

المطلب الأول: فوارق بين المنهج والمنهجية

كي نتخلص من المشكل المفاهيمي لا بد من التفريق بين مصطلح المنهج (method) والمنهجية (methodology)، فالمنهج العلمي لا يعدوا عن كونه أسلوب أو طريق من طرائق البحث العلمي يهدف إلى تحقيق غاية معينة، ويندرج تحت هذا المعنى كل من المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، والتاريخي والاستنباطي والاستقرائي وغيرها من المناهج القديمة والحديثة (عليان وغنيم، 2000)، ويمكن الإشارة إلى أنه لكل منهج من هذه المناهج أدواته البحثية الكمية أو الكيفية، وأن البعض منها يعتمد بشكل أساسي على الملاحظة والمشاهدة والتجربة وغيرها¹. ويُعرّف المنهج بأنه أسلوب للتفكير والعمل، يعتمد الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها، وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة²، فالمنهج طريقة أو أسلوب معين، ويعد "المنهج أداة العلم، وعدته، ولا سبيل لإحراز تقدم في مجال البحث العلمي بدون منهج صحيح، فبدون المنهج يتخبط الباحث في سيره، وقد يضلّ ولا يصل إلى جني الثمر أو تحقيق الغاية من بحثه، ولذا فالإنسان، وهو ينشد الحق ويفتش عنه في أنحاء الوجود، وميادين العلم، ويتطلع إلى التقدم، يبقى في حاجة ماسة إلى منهج، ولا سبيل له إلى إدراك الحق، وإحراز تقدم حقيقي في مجال العلم بدونه"³.

أما المنهجية فهي ذلك النظام الذي ينبغي أن تسير عليه عملية معينة كي تكون مقبولة، وكي يكون ما تفضي إليه من نتائج مقبول بدوره⁴، "والمنهجية هي إكساب الباحث الأسلوب والطريقة العلمية والمنطقية في التعامل مع المواضيع، وهي عديدة ومتشعبة، فتكون له الضوابط التي تمكنه من تحديد مادة البحث أو المعالجة والموجهات التي تمكنه من معرفة: كيف يفتش، وكيف يعرض، وكيف يناقش"⁵. أو هي دراسة الأساليب والطرق التقنية لعلوم القانون بحيث تؤدي إلى امتلاك الأسلوب المنطقي التوافقي مع شكل ومضمون القانون، والتي تهدف إلى إعطاء طالب ورجل وامرأة القانون ميزة التفكير القانوني، المنطقي، التحليلي، والنقدي المقارن، وإعطاءه القدرة على امتلاك المعلومة وحسن توظيفها.

¹ Bryman, A. (2016). *Social research methods* (5th ed.). Oxford University Press.

² عليان، ربحي مصطفى، وغنيم، عثمان. (2000). *مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)* (الطبعة الأولى). عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع. ص. 13.

³ عبد الغني، عبد المقصود. (2003). *نظريات في مناهج البحث العلمي*. القاهرة: مكتبة الزهراء. ص. 17.

⁴ الزروقي، عبد المجيد. (2010). *المنهجية أو البلاغة القانونية، التعبير عن التفكير*. تونس: دار الكتب العلمية. ص. 1.

⁵ عكاشة، محمد عبد العال، ومنصور، سامي بديع. (بدون تاريخ). *المنهجية القانونية*. دمشق: دار الحلبي الحقوقية.

والمنهجية تعني علم المنهج أي "دراسة الطرق والأساليب العلمية التقنية لعلم من العلوم، على أن تكون هذه الدراسة دراسة نقدية تهدف إلى تحديد المصدر المنطقي، والأهمية والأبعاد"¹، والمنهجية تتجاوز منهج البحث العلمي كونها طريقة للتفكير، تدرس وتؤسس لاختيار منهج البحث المفروض اعتماده، فهي وعاء للمنهج العلمي الذي يقع تكريسه للتعبير عن القدرة على استيعاب المنهجية كطريقة للتفكير، وطريقة للوصول للفهم المعظم، وطريقة للوصول إلى القدرة على التحليل والنقد والنقاش.

وبما أن المنهجية نظام أو طريقة فهي تتجاوز في فهمها والتعرف عليها حدود التعرف على المنهج أو فهمه، فالمنهجية القانونية نظام تفكير متكامل يسهم في تشكيل العقلية التحليلية النقدية الاستشرافية الاستنباطية الاستقرائية لدى رجال ونساء القانون.

ونشير إلى المنهجية في القانون تنقسم إلى ثلاث منهجيات، المنهجية الأولى هي المنهجية التشريعية، وهي الطريقة التي يتوخاها المشرع إلى وضع القاعدة القانونية، والمنهجية القضائية وهي الطريقة التي يتوخاها القضاء إلى إقرار الأحكام والقرارات القضائية وإصدارها، وأخيراً المنهجية الفقهية وهي الطريقة أو النظام الذي يسير عليه باحث أو باحثة القانون لكتابة بحث أو رسالة أو أطروحة.

ويثور التساؤل حول المنهج الذي يعتمد عليه الباحث في الميدان القانوني عند كتابته للدراسات والبحوث المختلفة، ونشير في هذا²، إلى تتبع المنهج الاستنباطي والقياس المنطقي في استخراج الحلول القانونية، وفي اعتماد المنهج الاستقرائي³، عندما يتم استقراء اتجاهات بعض المؤلفين والكتاب في القانون، وجمع المعلومات والحقائق، لغايات وضع قواعد عامة أو قواعد نظرية عامة تحكم المسائل المطروحة، كما يمكن الاستعانة بالمنهج الاستدلالي عن طريق تقديم الأسباب والحجج والمبررات للتوصل إلى استنتاج معين، كما هو الحال عند حل المسائل القانونية، كما يمكن الاستعانة بالمنهج الوصفي عند القيام بجمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها، لغايات الوصول إلى تعميمات مقبولة، وأخيراً الاستناد إلى المنهج المقارن⁴، وذلك عندما يقوم الباحث بمقارنة قانونه الوطني مع قانون أو عدة قوانين أخرى، كالمقارنة بالشرعية الإسلامية أو القانون الفرنسي، وذلك لبيان أوجه الاختلاف والتقارب أو التشابه مع هذه القوانين، لغايات الوصول إلى الحلول المثلّية للمسائل القانونية.

¹ Dictionaire Robert V

² طليس، صالح. (2010). المنهجية في دراسة القانون. لبنان: منشورات زين الحقوقية والأدبية. ص 8-13.

³ حسن، عبد الباسط محمد. (1982). أصول البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة وهبة. ص 52.

⁴ علي، أحمد. (2019). منهجية البحث القانوني. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. ص 47.

وخلاصة القول أن الباحث يعتمد في البحوث القانونية على المنهج الموضوعي، باعتباره يؤدي للوصول إلى نتائج حقيقية غير مضللة، يكون الباحث فيها موضوعياً غير متحيز، أو أن يعتمد على المنهج التأصيلي (الاستقرائي) أو المنهج التجريبي وهو الانطلاق من العام إلى الخاص أو من الجزئيات إلى المبادئ والقواعد العامة، أو المنهج الاستنباطي (التحليلي) الذي يبدأ من الحقائق الكلية لينتهي إلى الحقائق الجزئية، أي من العام إلى الخاص. "ولابد من الإشارة إلى عدم إمكانية القول بانعدام الصلة بين المنهج التأصيلي والمنهج التحليلي، ذلك أن كلاهما يكمل الآخر¹، فإذا كان المنهج التأصيلي هو الطريق نحو تكوين القواعد العامة، فإن المنهج التحليلي هو الطريق نحو تطبيق هذه القواعد على الحالات الفردية لاختبار مدى فعاليتها وصلاحياتها، لذلك فإن الباحث في مجال القانون يستعين بكلا المنهجين عادة لإعداد بحثه"².

وهذا خلافاً لما عهدناه في معظم البحوث ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، أين رأينا حديث الباحثين والباحثات عن استخدامهم للمنهج الوصفي التحليلي، والتي هي عبارة عن مناهج تُعتمد في البحوث الكمية أو الكيفية، والتي لها أدوات كالاستبانة أو المقابلة، والتي مناطها المنهج الإحصائي.

لذا ندعو الباحثين والباحثات سيّما في الميدان القانوني إلى التعرف على معنى المنهجية القانونية والتمييز بينها وبين المنهج القانوني، وإلى اتباع الخطوات المنهجية عند كتابة البحوث، وهذا ما يجنبهم الخروج عن الموضوع الذي يعد مشكلاً حقيقياً وكبيراً، كما ندعو الباحثين من خلال التزامهم بقواعد المنهجية القانونية إلى الدخول في موضوع البحث مباشرة، بدءاً من الجزء الأول في البحث، وعدم تخصيص هذا الجزء للعموميات، فعند الكتابة مثلاً في موضوع المسؤولية الجزائية للمصرفي، ينبغي الانطلاق في الجزء الأول من أسس هذه المسؤولية، المتمثلة في الإدراك والإرادة، ومن مظاهر المسؤولية، كمسؤولية الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، وأن يتم في الجزء الثاني من البحث تناول موضوع تنظيم المسؤولية الجزائية كشروط المسؤولية ومسؤولية المساهم والشريك والمحرض، وتناول آثار المسؤولية كالعقوبات الأصلية والتكميلية والتبعية، وأن تكون عناصر البحث إجابة عن الإشكالية التي يطرحها الموضوع، والتي تعكس فوارق بينها وبين مشكل البحث.

المطلب الثاني: فوارق بين المشكل والإشكالية

المشكل (Research Problem) في الدراسات والبحوث الكمية والكيفية ينطلق من مشكل واقعي عند دراسة حالات وظواهر معينة، والمشكلة البحثية "أمر مثير للقلق"، وعلى الرغم من ذلك،

¹ القاضي، يوسف مصطفى. (2021). مناهج البحوث وكتابتها. الرياض: دار المريخ. ص.33.

² العبد، عبدالله محمد، (1979). مناهج البحث العلمي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ص.129.

إلا أنه ثمة افتراضاً ضمنياً بوجود معرفة لدينا عنها¹، فموضوع (استغلال الأطفال في جرائم المخدرات في مدينة القدس من وجهة نظر شرطة مكافحة المخدرات)، هو موضوع كمي، يطرح مشكلاً، تجيب عنه الفئة المبحوثة، أو ما يسمى بالعينة، والمشكل في البحوث القانونية التطبيقية هو ما يطرح من أسئلة على المستشار أو القضاء، أو الباحث، عندما يقع خلاف بين المحاكم على مختلف درجاتها واختصاصاتها، أو عندما تتوجب الإجابة عن استشارة أو مسائل قانونية تطرح مشاكل أو مشكلاً قانونياً في الواقع العملي.

فإذا كان مدرس يشعر بعدم اهتمام طلابه، ولا يعرف سبباً لذلك، فهو يواجه مشكلة! لماذا لا يهتم طلابي بدروسهم؟ هل هذا يرجع إلى أسلوبِي؟ فالمشكلة: تكمن في الدراسة؟ فالمشكلة: هي موقف غامض لا نجد له تفسيراً محدداً. ويعني البحث العلمي بناء عليه، بأنه الوسيلة التي يمكن بواسطتها الوصول إلى حلٍ مشكلة محددة، أو اكتشاف حقائق جديدة عن طريق المعلومات الدقيقة، والشواهد، والأدلة، والحقائق في إطار قوانين عامة، لها مناهجها الواضحة. ونشير إلى أنه يتعلق اختيار المشكل في هذا النوع من البحوث بشخصية الباحث وخبرته وإمكاناته وميوله، حيث لا يستطيع الباحث معالجة مشكلة ما، إلا إذا كان يميل هو إلى هذه المشكلة، وإلا إذا كان يمتلك الإمكانيات الكافية لحلها.

أما الإشكالية (Problematic) فهي ذلك السؤال النظري، الجامع المانع، غير المركب، والذي يعكس ضمنياً مجموعة من التساؤلات النظرية والعملية، والذي يتم استخراجها من القاعدة القانونية عند تطبيقها في الواقع، والإشكالية عادة ما يطرحها موضوع البحث من خلال ألفاظ وتراكيب عنوان الموضوع²، أما المشكل فهو ما يطرحه الباحث من سؤال يود الإجابة عنه.

ونورد هنا أن الإشكالية عبار عن سؤال بحثي، يطرحه الموضوع عندما يكون البحث القانوني في ظل منظومة قانونية تشريعية، أين يؤدي اعتبار التشريع فيها كمصدر أساسي للقانون إلى ميزة وحدة القانون في الدولة، وبالتالي فإن نفس التساؤلات الفرعية النظرية والعملية يتم طرحها على المستوى النظري وفي الواقع العملي، وهذه التساؤلات هي التي تصاغ جميعها في قالب إشكالية، فالتساؤلات النظرية والعملية التي يطرحها تطبيق القاعدة القانونية والتي يطرحها العاملون والفقهاء والباحثون والدارسون في ميدان القانون، تشكل في مجموعها الإشكالية التي يطرحها الموضوع القانوني أو موضوع الدراسة أو البحث في قاعدة قانونية معينة أو في مجموعة قواعد محددة.

¹ابراهيم، حميد. (2020). المشكلة البحثية وصياغة الفروض في البحث الأكاديمي. مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خضير بسكرة، 12 (1)، 69-84.

²الكسواني، جهاد، والرفاعي، أحمد. (2016). المنهجية القانونية. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع. ص 7-9.

ونشير في هذا الإطار إلى أن مادة البحث القانوني كما هو القانون تستند على قواعد المنطق السليم كي تكون مؤهلة لضبط أو لتنظيم أو لخلق وضعيات قانونية سليمة، ولكي تكون كذلك لا بد أن تتسم بالمنطقية، ويرجع ذلك إلى أن القانون علم منطقي نسبي.

فالقانون علم كونه يتكون من مجموعة من القواعد القانونية المبنية على أسس علمية من حيث الشكل والصياغة، وهو علم منطقي كون القاعدة القانونية التي يتكون منها متوافقة مع المنطق السليم فهي منطقية من حيث محتواها، والقانون علم نسبي كون القاعدة القانونية قاعدة دائمة (مبدئياً)، لأنها تقبل التغيير بتغير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لذا ندعو الباحثين في الميدان القانوني إلى التعرف الدقيق على الفرق بين المشكل والإشكالية، وإلى التعرف على نطاق طرح كل منها، وفي هذا نشير خلافاً إلى ما يذهب إليه الكثير من الباحثين، أنهم هم من يطرح الإشكالية، ونقول بأن الصواب في القول، أن الذي يطرح الإشكالية الموضوع نفسه، وذلك من خلال الألفاظ والتراكيب والألفاظ التي يرد فيها العنوان، وكذلك من خلال الكلمات المفاتيح والأحرف الواردة في ذلك العنوان، فعندما يكون العنوان مثلاً "آثار المسؤولية الجزائية للمصرفي"، فإنه ينبغي طرح الإشكالية حول الآثار فقط، والتساؤل إن كان قد حددها المشرع بشكل دقيق أم لا، أم أن الواقع قد أفرز لها آثاراً أخرى، فالإشكالية تنحصر في التساؤل حول الآثار، وكلمة (الآثار) هنا عبارة عن (كلمة مفتاح) تحدد الإشكالية التي يطرحها الموضوع نفسه، وعلى الباحث أو الباحثة أن يجيب عن هذه الإشكالية من خلال جزئين (فصلين، أو مبحثين، أو مطلبين)، يبين فيها في الجزء الأول مثلاً: الآثار في الجانب الموضوعي، وفي جزء ثان: الآثار في الجانب الإجرائي.

المطلب الثالث: فوارق في فرضيات البحث والدراسة

كي لا يذهب إلى ذهن القارئ أن الفرضيات عنصر من عناصر البحث القانوني، نشير إلى أن القاعدة القانونية تتكون من جزئين وهما الفرض والحل، أو ما يعرف أيضاً بالواقع والآخر، فالذي يضع الفرض في القاعدة القانونية هو المشرع من خلال تأطير الواقع وتنظيمه، والمشرع هو الذي يضع بدوره الحل للفرض أو الواقع، وإن البحث القانوني لا يعدوا عن كونه دراسة لقواعد قانونية، وتطبيقاتها، فكل موضوع في البحوث القانونية هو دراسة لقاعدة أو قواعد قانونية، تشريعية أو عرفية، ونعني بكلمة تطبيقاتها تلك القرارات والأحكام القضائية الصادرة عن تطبيق القواعد القانونية على الواقع، هذا بالإضافة إلى المصدر الاستثنائي للقانون المتمثل في الفقه، وهذه هي مصادر ومراجع البحث القانوني في حد ذاته، بالإضافة إلى آراء الباحث وتحليلاته ونقاشه للقواعد القانونية وتطبيقاتها، أما البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، فإن مصادرهم مختلفة، وإن أساليب الدراسة والبحث في مواضيعها مختلفة أيضاً، فالقواعد القانونية والقرارات القضائية لا تعدوا بالنسبة لهذه البحوث عن كونها إطار نظري، وإن البحوث والدراسات الفقهية بالنسبة لهذه البحوث لا تعدوا عن كونها دراسات سابقة، ولهذا "تعد مرحلة وضع الفروض في هذه

البحوث من المراحل المنهجية الهامة في مجال البحوث والدراسات العلمية، سواء الاجتماعية منها أو الطبيعية¹، ويضع الباحث الفروض بعد صياغة مشكل البحث، ويقوم باختبار هذه الفروض، من حيث صحتها أو خطأها، ففرضيات البحث: هي عبارات قابلة للاختبار، تُصاغ بناءً على مراجعة الأدبيات، وتُقدم توقعات علمية حول العلاقة بين المتغيرات أو تأثيرها. وهي تنقسم إلى فرضية العدم (H_0) التي تنفي وجود تأثير أو علاقة، والفرضية البديلة (H_1) التي تؤكد.

ويختلف البحث القانوني عن غيره من البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى سيما البحث في العلوم المساندة إلى علم القانون كعلم الجريمة والعقاب والنفس الجنائي، في أن هذا البحث تكون إما بحوث تستند على مناهج كمية وهي التي تعتمد على المؤشرات العددية²، وإما أن تكون بحوث كيفية تستند على ملاحظة ووصف وتحليل وتفسير البيانات التي يتوصل إليها الباحث حول الظاهرة أو المشكلة المراد دراستها بصورة معمقة³، ويمكن أيضاً في العديد من هذه البحوث الجمع بين أدوات البحث الكمية كالاستبانة، أو أدوات البحث الكيفية كالمقابلة⁴.

وبالتالي فإن الفرضيات ومدى تحققها يحدد من خلال نتائج تحليل البيانات بالوسائل والبرامج العلمية الإحصائية وغيرها، وهذا ما لا يعتمد في البحوث القانونية، التي تختلف عن هذه البحوث اختلافات جوهرية.

المبحث الثاني: اختلافات جوهرية في تطبيقات البحوث

تتعد الاختلافات الجوهرية بين البحوث القانونية وبين البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى ذلك أن البحوث القانونية تركز بشكل أساسي على تحليل النصوص التشريعية والقضائية، بينما تتناول العلوم الاجتماعية ظواهر إنسانية واجتماعية أوسع. كما تبين أن المنهجية في البحوث القانونية تعتمد بشكل كبير على التحليل النصي والمقارن ودراسة التطبيقات القضائية⁵، في حين تستخدم العلوم الاجتماعية مناهج متنوعة مثل المسوحات الميدانية والتجارب⁶، بالإضافة إلى ذلك، تهدف البحوث القانونية غالباً إلى تفسير القوانين أو اقتراح تعديلات عليها، بينما تسعى العلوم الاجتماعية إلى فهم السلوك البشري وتفسير الظواهر المجتمعية، وهذا ما

¹ منصور، سليم. (2020). الفرضيات الإحصائية وأساليب اختبارها في البحوث الاجتماعية. مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، 12 (1)، 662-673.

² Neuman, W. L. (2014). *Social research methods: Qualitative and quantitative approaches* (7th ed.). Pearson.

³ عبد الرحمن ، عادل محمد. (2002). سوسيولوجيا الاتصال والإعلام. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. ص. 112.

⁴ Creswell, J. W. (2014). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (4th ed.). Sage.

⁵ عبد الوهاب، حومد. (2018). مناهج البحث في القانون. القاهرة: دار النهضة العربية. ص. 50.

⁶ Neuman, W. L. op.cit. pp.18-24.

يعكس اختلاف في أسس البحث (المطلب الأول)، وفي أهمية الموضوع والدراسة (المطلب الثاني)، وفي مخطط البحث والدراسة (المطلب الثالث).

المطلب الأول: اختلاف في أسس البحث

ترتبط البحوث القانونية بشقيها النظري والتطبيقي بالقواعد القانونية، وتتمثل البحوث النظرية بالمقالات القانونية، والبحوث المتخصصة، (على أن البعض يميل إلى استخدام كلمة "مقال" كمرادف لكلمة "بحث" التزاماً بالترجمة الفرنسية لكلمة "Article")، كما تتمثل هذه البحوث النظرية برسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، أما البحوث التطبيقية فتتمثل في التعليق على النصوص القانونية، التعليق على القرارات والأحكام القضائية، حل الاستشارات القانونية، والتعليق على النصوص الفقهية.

وأساس ارتباط هذه البحوث بالقواعد القانونية، أن البحوث لا تخرج عن كونها دراسة لها، سواء كانت القوانين الوطنية أو المقارنة، وذلك لفهم ومناقشة وتحليل الإرادة التشريعية المعبر عنها في صريح النصوص، بالإضافة إلى دراسة تطبيقات هذه النصوص القانونية من قبل الجهات المختصة، وهي القضاء، سواء القضاء العدلي (الجنائي، المدني، التجاري، وغيره)، أو القضاء الإداري، أو القضاء المتخصص كقضاء المحاكم الاقتصادية، أو قضاء الأسرة والأطفال، أو القضاء العسكري، بالإضافة إلى الإستناد إلى آراء الفقهاء، وشرح القانون، ومناقشتها، وتحليلها، وبهذا يمتاز الفكر القانوني والذي يتم التعبير عنه بالخطاب القانوني وفق المنهجية القانونية، بأنه فكر مصدري، أساسه مصادر القانون بتدرجها وأهميتها.

وبهذا نخلص بالقول إلى أن الكتابات والدراسات والبحوث القانونية، هي السبيل إلى إخراج الفكر القانوني من مرحلة الجمود النظري إلى مرحلة التطبيق العملي، لما يمكن أن يدخله هذا التطبيق العملي من مرونة على الجوانب النظرية، ذلك أن البحوث :

- بحوث ودراسات نظرية وتطبيقية عملية.

- تركز البحوث القانونية المنهجية على المحاكاة مع النص والفكر القانوني والنقاش المباشر لأحكامه.

- الدراسات والبحوث القانونية ليست مجرد سرد نظري، بل هي خلق جو من التفاعل بين الباحث ودارس القانون والكتابة القانونية.

- إن الأسلوب التفاعلي في الدراسات والبحوث القانونية، يقتضي أن يعبر رجل أو امرأة القانون من خلاله عن رأيه، وفكره، وطريقة تفكيره بكل حرية.

- تؤدي كتابة البحوث والدراسات القانونية على أسس المنهجية القانونية إلى خلق التفاعل بين الدارس والمادة القانونية بحيث ترتكز المنهجية على فهم المادة القانونية ولفهمها لا بد من امتلاك القدرة على الفهم المنهجي السليم، فالمادة القانونية ليست مجرد مادة تحفظ.

- انطلاقاً من واقع خصوصية هذه الدراسات القانونية في بعض البلاد العربية، فإننا نؤكد على فحوى ومضمون الدراسة القانونية المنهجية، فنرى كرجال قانون حريصون على تطوير الفكر القانوني، خاصة في الجامعات العربية - حيث تنشأ الأجيال التي تحمل لواء القاعدة القانونية - بوجوب خلق التفاعل بين الطالب والباحث في الدراسات القانونية وبين المادة القانونية، بالإضافة إلى وجوب خلق التفاعل بين الأستاذ والطالب أو بين الأستاذ والباحث.

المطلب الثاني: اختلاف بين أهمية الموضوع وأهمية الدراسة

يمكن القول أننا وفي غالبية البحوث والدراسات القانونية، سواءً البحوث المتخصصة المقدمة للتحكيم والنشر، أو رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، نلاحظ بشكل جلي خلط الباحثين بين أهمية الموضوع وأهمية الدراسة، وفي هذا نشير إلى أن:

- تبين أهمية الدراسة، يكون في البحوث في العلوم المساندة لعلم القانون، ذلك أن الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى كالدراسات في علم الجريمة والبحوث التربوية والاجتماعية، تركز على قيمة الدراسة كأداة معرفية، وبالتالي التعريف بأهمية فعل الدراسة بحد ذاتها، سواء كدراسة نظرية من خلال مراجعتها للأدبيات أو من خلال التحليل النقدي، أو كدراسة ميدانية أدواتها التجارب، المقابلات أو الاستبانات. وهذه أدوات خاصة في المناهج المعتمدة في هذه الدراسات، سيما المنهج الوصفي سواء في بحث كمي أو كيفي، فالحديث عن أهمية الدراسة يتعلق بفلسفة المعرفة ومنهجية إنتاجها، وليس بالمحتوى، فالدراسات في هذه العلوم أدوات لفك التعقيد، كونها تعالج قضايا إنسانية واجتماعية معقدة، وتتطلب أسانيد وأدلة قوية، وهذا هو جوهر أهمية فعل الدراسة، كأداة لتفكيك البدهة الزائفة، والتخلص من الخرافات، وأداة لتحويل النقاش من خلاف بين الآراء إلى حوار قائم على البيانات، والدراسات في هذا الميدان أدوات لتحقيق المساءلة المجتمعية ومواجهة تعقيد الظواهر الاجتماعية، والدراسات هنا تبرز كأدوات ضد اللاواقعية النظرية.

- خلافاً لهذا فإن طرق وكتابة البحوث والدراسات في الميدان القانوني ينطلق من قيمة الموضوع محل الدراسة، وموضوع الدراسة هو بالضرورة القواعد القانونية، بفروضها وحلولها، وأهميته من الناحية النظرية تبرز في كون الموضوع يشكل انعكاساً لأفكار فلسفية، أو تطور في الميدان السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، أو أن الموضوع محل جدل فقهي، وكذلك أهميته من الناحية العملية، والتي تبرز خلال النصوص القانونية وتطبيقاتها في الواقع العملي، فأهمية الموضوع في البحوث القانونية تكون على أساس المحتوى وليس على أساس منهج إنتاجه، فالمعرفة قد وردت في القاعدة

القانونية وتطبيقاتها¹، والقواعد القانونية كأدوات قد شكلت حلولاً تشريعية للمشاكل الاجتماعية المعقدة، والقواعد القانونية هي الأدلة والأسانيد القوية، والقواعد القانونية محل الدراسة هي نتاج البيانات، وهي أدوات تحقيق المسألة المجتمعية، وهي أداة فك الظواهر الاجتماعية المعقدة، وهي أدوات عملية تطبيقية لا مجرد نظريات لا واقعية.

لذا ينبغي في البحوث والدراسات القانونية الحديث عن أهمية الموضوع، وليس الحديث عن أهمية الدراسة، وإلا فإن الحديث خلاف هذا قد يعكس جهلاً في طبيعة البحث أو الدراسة القانونية ومنهجيتها، وقد لاحظت في هذا الإطار ذلك الخلل في أدلة كتابة البحوث ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، في عديد الجامعات وكليات القانون، بل وحتى في بعض المجالات القانونية المتخصصة، دون أن أذكر أي منها، احتراماً لمجهوداتها ومساهماتها وإنتاجها الفكري، ويرجع هذا ربما إلى أن كتابة أدلة البحوث والنشر في هذه الجامعات، أو في المجالات، قد كتبها أساتذة من غير أساتذة القانون، وأن شروط النشر في معظمها، قد وضعت من قبل أساتذة مختصين في البحوث الاجتماعية، أو في البحوث في العلوم التطبيقية، وعليه، فإنه ينبغي تعديل هذه الشروط كي تتوافق مع أسس المنهجية القانونية وخصوصيتها، خاصة إذا كانت المجلة المعنية بنشر البحوث والدراسات القانونية.

المطلب الثالث: اختلاف في مخطط (هيكلية) البحث والدراسة

يتميز البحث القانوني عن غيره من البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى من حيث الشكل ومن حيث المضمون، أما من حيث الشكل، فإن البحوث القانونية تُبنى على مقدمة يتم في نهايتها الإعلان عن الإشكالية التي يطرحها الموضوع، ومن ثم الإجابة عن هذه الإشكالية، من خلال الإعلان عن جزئي المخطط الرئيسيين فقط، ويمكن الإشارة هنا إلى أن المقدمة ليست جزءاً من عناصر الإجابة عن الإشكالية، وأن المقدمة تحتوي على عناصر تمهد للدخول في الموضوع، حيث تبدأ المقدمة في البحوث القانونية من الإطار العام الموسع للموضوع، ذلك الإطار الذي يتم التضييق فيه إلى أن يتم الوصول إلى الموضوع نفسه، ومن ثم التعرّيج إلى تعريف المصطلحات القانونية الواردة في العنوان، ومن ثم التطرق إلى التطور التاريخي للموضوع إن وجد، أو إن اقتضت طبيعة الموضوع، ومن ثم عرض الأهميتان النظرية والعملية للموضوع محل الدراسة ومن ثم طرح الإشكالية في قالب سؤال، وفي ختام المقدمة ترد الإجابة عن الإشكالية وبهذا فإنه لا يجوز للباحث الدخول في عناصر الإجابة في مقدمة البحث أو الدراسة ونشير إلى أنه للمقدمة بعناصرها المختلفة - التي تبني على تسلسل منطقي للمعلومات - أهمية كبيرة في تقييم البحث، وفي جودته، فالمقدمة تعكس بدورها مدى التطور الفكري للباحث، كما أنها تعكس مدى قدرته على إبراز قيمة الموضوع محل البحث، فالمقدمة تمهيد تقني وفكري للدفاع عن الأفكار التي يتبناها الباحث في المحتوى.

¹ الكسواني، والرفاعي: مرجع سابق، ص.7.

أما في البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، فإن للمقدمة أهمية خاصة، سيما من خلال تحديد الإطار النظري للبحث، حيث تعطي المقدمة خلفية شاملة عن الموضوع، فتبرز المقدمة السياق الاجتماعي أو الإنساني للبحث وأسئلته الرئيسية¹، وللمقدمة في هذه البحوث أهمية في إبراز مساهمة البحث في إثراء المعرفة الإنسانية على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي، بالإضافة إلى استخدام المقدمة لغة سردية أو إقناعية لربط القارئ عاطفياً بالموضوع، فتبين المقدمة كيف يؤثر البحث على حياة الأفراد أو المجتمعات، كما أن المقدمة ستبرز كيفية معالجة البحث للاختلاف في وجهات النظر سيما تعدد آراء المبحوثين، ومظاهر التباين الاجتماعي أو الاقتصادي، أو السن، أو التعليم بينهم.

وعلى مستوى هيكلية الموضوع، أو خطة البحث، فإن البحث القانوني في الفكر اللاتيني، يمتاز من حيث البنية الهيكلية المنطقية له، والتي تعكس القدرة على التحكم في المعلومة وتوظيفها إجابة عن الإشكالية التي يطرحها الموضوع، وينطلق البناء الهيكلي للبحث القانوني من فكرة الجدلية الثنائية التي ترى أن الحياة في مظاهرها المختلفة تبنى على الجدلية الثنائية كالحياة والموت، الشقاء والسعادة، الذكر والأنثى، الليل والنهار، الدنيا والآخرة، مع إمكانية احتمال ثالث قد يرد بشكل استثنائي، لذا تُبنى خطة البحث على جزئين بشكل أساسي، فالبحث يتكون من مبحثين، وكل مبحث يتكون من مطلبين، وكل مطلب يتكون فرعين، ويمكن وبشكل استثنائي، أن يتم بناء هيكل الخطة في ثلاثة أجزاء إما ثلاثة مباحث، وستة مطالب، وإما ثلاثة مباحث وتسعة مطالب.

ومن جانب آخر فإنه يتوجب في البحث القانوني أن تبنى الخطة على توازن كافي وعلى توازن كمي، هذا بالإضافة إلى الجمالية الشكلية، ونشير في هذا المجال إلى أن الفقه يميز عادة بين المخطط التقليدي لدراسة الموضوع محل البحث وبين المخطط الفكري الذي يعكس موقفاً واضحاً ومحددًا للباحث، حيث يعرف البحث بأنه "عمل كتابي نظري يهدف إلى معرفة موقف الباحث من إشكالية معينة"، وعليه فإننا نخلص للقول أنه لا تعتبر المقدمة بعناصرها جزءاً من خطة البحث، وذلك خلافاً للبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى حيث تعتبر عناصر المقدمة جزءاً من خطة البحث، التي تتكون غالباً من المقدمة، مشكلة البحث، أهدافه، أهميته، إطاره النظري، الدراسات السابقة، مجتمع البحث وعينته، أدوات جمع البيانات وتحليلها، الصعوبات، الجدول الزمني، النتائج والتوصيات، وبالتالي فليس هناك نسق منهجي معين في البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، يمكنه أن يعكس قدرة الباحث على توظيف المعلومة، ولا على بيان الموقف، كما هو الحال في البحث أو البحوث القانونية، تلك البحوث التي تعطي للدارس المجال الواسع لتبيين قدراته الفكرية، وبيان إبداعاته في صياغة الموقف والإعلان والدفاع عنه.

¹ Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). Research methods for business students (8th ed.). Pearson.

لذا يمكن دعوة رجال ونساء القانون من الباحثين والباحثات إلى التعرف على مقتضيات ومتطلبات المنهجية القانونية، وإلى سبر غورها، والتمكن من تقنياتها فالمنهجية القانونية تخلق لدة الباحث في الميدان القانوني القدرة المتميزة على التفكير والقدرة المتميزة على التحكم في المعلومة، والقدرة الكبيرة على توظيف المعلومة، وفي هذا الإطار يمكن الدعوة أيضاً إلى المزيد من البحث في إمكانية التوفيق والدمج بين المنهجيات المختلفة للعلوم الاجتماعية والإنسانية بما فيها المنهجية القانونية.

الخاتمة:

تبين من خلال هذا البحث في عناصره المختلفة أهمية الفكر المنهجي، وأهمية المعرفة به، وأهمية تجاوز الأخطاء المنهجية الناجمة عن الدمج غير المسؤول بين المنهجيات المختلفة في البحوث الاجتماعية الإنسانية، لما ثبت من وجود فوارق واختلافات بينها، أفرزت نتائج عديدة تم تقديم توصيات لعلاجها.

النتائج:

- تمتاز المنهجية القانونية عن المناهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى ببنائها الوظيفي والهيكلية.
- تتميز البحوث القانونية عن البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى بعدة فوارق جذرية، حيث تعتبر المصادر في البحوث القانونية محدودة نسبياً وتشمل التشريعات وفقه القضاء والفقه، في حين تعتمد العلوم الاجتماعية على مصادر أوسع مثل الدراسات السابقة والبيانات الإحصائية.
- هناك اختلاف واضح وجذري بين تعبيري المنهجية والمنهج.
- تبين ذكر الكثير من الباحثات والباحثات لمناهج ادّعوا أنهم اعتمدها في بحوثهم والحال أنها لا تخدم عنوان البحث محل الدراسة، إنما تم ذكرها دون معرفة مسبقة بأدوات ذلك المنهج، ودون ذكر مبررات استخدام ذلك المنهج.
- تبين وجود فارق جوهري بين معنى المشكل ومعنى الإشكالية.
- تبين أن مواضيع البحوث والدراسات في الميدان القانوني لا تطرح فرضيات، وأن استخدامها في هذه البحوث لا معنى له ولا مبرر.
- تبين تميز البحث القانوني عن غيره من البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى من حيث الشكل ومن حيث المضمون.

التوصيات:

- ندعو الباحثين والباحثات سيما في الميدان القانوني إلى التعرف على معنى المنهجية القانونية والتميز بينها وبين المنهج القانوني، وإلى اتباع الخطوات المنهجية عند كتابة البحوث، وهذا ما يجنبهم الخروج عن الموضوع الذي يعد مشكلاً حقيقياً وكبيراً.
- ندعو الباحثين في الميدان القانوني إلى التعرف الدقيق على الفرق بين المشكل والإشكالية، ونطاق طرح كل منها.
- ندعو الباحثين والباحثات في الميدان القانوني إلى التعرف على المعنى الدقيق للإشكالية والتميز بينها وبين المشكل الذي يطرح في البحوث القانونية التطبيقية.
- ندعو الباحثين والباحثات إلى بناء بحوثهم على أسس منهجية، سيما احترام عناصر المقدمة، والمخطط المنهجي المتوازن من حيث الكم والكيف، والذي يعكس جمالية شكلية، والذي يشكل إجابة عن الإشكالية التي يطرحها الموضوع.

قائمة المراجع:

- الكتب :
- دويدري، رجاء وحيد. (2000). البحث العلمي. دمشق: دار الفكر العربي.
- عبد الرحمن، عادل محمد. (2002). سوسيولوجيا الاتصال والإعلام. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الزروقي، عبد المجيد. (2010). المنهجية أو البلاغة القانونية، التعبير عن التفكير. تونس: دار الكتب العلمية.
- سلامة، أحمد عبدالكريم.. (2000). لأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمي (الطبعة 1.1). القاهرة.
- طليس، صالح. (2010). المنهجية في دراسة القانون. لبنان: منشورات زين الحقوقية والأدبية.
- عبد العال، عكاشة محمد، ومنصور، سامي بديع. (بدون تاريخ). المنهجية القانونية (ص. 43-44). دمشق: دار الحلبي الحقوقية.
- عبد الغني، عبد المقصود. (2003). نظريات في مناهج البحث العلمي. القاهرة: مكتبة الزهراء.
- عبد الوهاب، حومد. (2018). مناهج البحث في القانون. القاهرة: دار النهضة العربية.
- العبد، عبدالله محمد. (1979). مناهج البحث العلمي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- علي، أحمد. (2019). منهجية البحث القانوني. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عليان، ربيعي مصطفى، وغنيم، عثمان. (2000). مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق) (الطبعة الأولى). عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- القاضي، يوسف مصطفى. (1979). *مناهج البحوث وكتابتها*. الرياض: دار المريخ.
- الكسواني، جهاد.. والرفاعي، أحمد. (2016). *المنهجية القانونية*. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- المغربي، كامل محمد. (2007). *أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- منصوري، سليم. (2020). *الفرضيات الإحصائية وأساليب اختبارها في البحوث الاجتماعية*. مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، 12 (1)، 662-673.

References:

Books (Single Author):

- Bryman, A. (2016). *Social research methods* (5th ed.). Oxford University Press.
- Creswell, J. W. (2014). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approach* (4th ed.). Sage.
- Neuman, W. L. (2014). *Social research methods: Qualitative and quantitative approaches* (7th ed.). Pearson.

Books (Multiple Authors):

- Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). *Research methods for business students* (8th ed.). Pearson.
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill-building approach* (7th ed.). Wiley.